

المقترحات والملاحظات على مسودة مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية

المنتدى الاقتصادي الأردني



المقدمة

يثمن المنتدى الاقتصادي الأردني جهود الحكومة الأردنية بشكل عام والفريق الاقتصادي بشكل خاص في اجراء الحوارات مع القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة واجراء المشاورات بخصوص مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية.

ان الحاجة لقانون استثمار جديد أصبحت ملحة في ضوء التأثيرات العميقة التي أحدثتها جائحة كورونا وكذلك المتغيرات العالمية التي اثرت على سلاسل التوريد وما نجم عنها من ارتفاع مقلق لنسب البطالة وتدني مستوى النمو الاقتصادي.

لقد قدم قانون الاستثمار رقم (30) لسنة (2014) العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين وللمشاريع الاستثمارية، ولكن كثرة الأنظمة والتعليمات قيدت تطبيق القانون، واليوم تسعى الحكومة الأردنية الى تعديل قانون الاستثمار بصوره شمولية يقلل مساحات الاجتهاد ويبسط الإجراءات بهدف تحسين بيئة الاستثمار تحت مسمى "قانون تنظيم البيئة الاستثمارية" والذي يتأمل ان يساهم في زيادة النمو والتخفيف من نسب البطالة ويتمشى مع رؤية التحديث الاقتصادي.

يتمتع الأردن بالانفتاح الاقتصادي بالإضافة لوجود عدد من اتفاقيات التجارة الحرة والتي من أبرزها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، كما ان الاردن عضو في منظمة التجارة الدولية، والعديد من اتفاقيات الثنائية الأخرى، ومن هنا فان المأمول من قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لتسهيل القيام بالأعمال و اختصار الإجراءات البيروقراطية من خلال الأتمتة وتفعيل النافذة الاستثمارية التي تم ذكرها في القانون الحالي وإيجاد طرق عملية لمعالجة الشكاوي والتظلمات واناطة وزارة الاستثمار بإدارة الملف الاستثماري.

يرى المنتدى أن تعدد التشريعات والقوانين المرتبطة بالاستثمار بالتزامن مع تعدد المرجعيات قد تشكل تحديات أمام بدء الأنشطة الاقتصادية وخلق فرص عمل وتشكل عائق في عملية المرونة ليصبح جُل اهتمام الموظفين داخل المؤسسات الحكومية هو الاستجابة لهذه التشريعات والأنظمة خوفاً من المحاسبة اللاحقة او الفساد الإداري مما عمق مظاهر البيروقراطية ، يحتوي مشروع القانون على 71 مادة و (16) نظام ومن المفترض ان ينظم بيئة الاعمال من خلال الحد من البيروقراطية وتفعيل النافذة الاستثمارية التي وردت في القانون الحالي و دعم التحول الرقمي والربط الالكتروني بين الوزارات وتفعيل مبدأ الحكومة الالكترونية.



أولاً: متطلبات نجاح القانون

<ul style="list-style-type: none"> • قانون تنظيم البيئة الاستثمارية • اصلاح وتعديل قانون الشركات • اصلاح وتعديل قانون المنافسة • تقنين اصدار الأنظمة والتعليمات الى الحد الادنى 	إطار تشريعي حصيف
<ul style="list-style-type: none"> • معالجة الضعف الإداري في الإدارة العامة • وضع أسس للحد من تردد الموظف العام • تعزيز مبدأ العقاب والثواب 	اصلاح الإدارة العامة
<ul style="list-style-type: none"> • منح مزيد من الصلاحيات للوزارة • ان تكون الوزارة رأس الهرم في القرار الاستثماري 	تعزيز دور وصلاحيات وزارة الاستثمار

ويرى المنتدى ضرورة تضمين الأسباب الموجبة للقانون ما يشير الى نية الحكومة تعديل كافة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالبيئة الاستثمارية

ثانياً: الإطار العام

الملاحظات / المقترح	الإطار
لا يضيف هذا الفصل اي احكام جديدة المقترح: شطب هذا الفصل من مشروع القانون	فصل الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية
نرى ان عمل اللجنة بهذا الشكل يعوزه الوضوح ويجعل القرارات تخضع للمزاجية مما يستدعي وجود أسس حتى يعرف المستثمر ما له وما عليه	لجنة الحوافز
ان المهام المناطة بوزارة الاستثمار لا ترقّ لحجم وزارة وأننا نقترح اسناد مهام إضافية للوزارة المنشأة بموجب احكام هذا القانون.	وزارة الاستثمار
لا نتفق مع هذا التعريف ونرى انه يخالف مبدأ المساواة بين المستثمرين	المستثمر الكبير
إن المهام المناطة بالمجلس متواضعة ونرى أهمية تعزيز مهام المجلس	مجلس الاستثمار
ان عدد الانظمة والتعليمات كبير ويعيد نفس السيناريو الذي أعاق تطبيق القانون السابق رقم 30 لسنة 2014	الأنظمة والتعليمات
مسودة القانون لا توضح نوع السياسة الاستثمارية التي تتطلبها البلاد وتحديث عن الاستثمار بشكل عام دون تحديد ملامحه المطلوبة للرحلة	السياسة الاستثمارية



ثالثاً: الملاحظات التفصيلية

المقترح	الموضوع	البند
لم نلاحظ أي تمييز بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي وعليه نقترح شطب تعريف المستثمر الأجنبي.	المستثمر الأجنبي	المادة 1
لم نلاحظ أي استخدام لهذا التعريف في متن القانون، وعليه نقترح شطب تعريف الشركة.	الشركة	
نقترح إعادة تعريفه كما ورد في القانون الحالي	النشاط الاقتصادي	
نقترح إضافة او مؤسسة عامة على التعريف لشمول البلديات وامانة عمان والضمان الاجتماعي.	الجهة الرسمية	
نقترح إضافة النص التالي: يهدف الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية الى توفير فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي والقيمة المضافة وتحسين التنافسية وبيئة الاعمال وبما يحقق الأهداف التنموية التي يقرها مجلس الاستثمار.	البيئة الاستثمارية	بلا
نقترح إضافة المهام التالية للوزارة: 1- الاشراف على عمل ومهام وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. 2- التوصية لمجلس الوزراء بمنح الرخصة الذهبية. 3- التوصية لمجلس الوزراء بمنح الجنسية للمستثمرين الذين استكملوا شروط الحصول على الجنسية. 4- تقديم خدمات العناية اللاحقة للمستثمرين. 5- الترويج للفرص الاستثمارية واتخاذ الإجراءات لتعزيز الاستثمار المحلي و جذب الاستثمار الأجنبي.	مهام الوزارة	المادة 3-أ
لم توضح هذه الفقرة مكونات الخارطة الاستثمارية والهدف منها وارتباطها بالحوافز ونقترح ادراج مزيد من الايضاح وإبراز الملامح لهذه الخارطة وكيفية انشاؤها وأثرها والنص على الالتزام بها. نقترح إعادة صياغة الفقرة رقم 3-ب-6 لتصبح ما يلي: اعداد مشروع الخارطة الاستثمارية بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية ورفعها لمجلس الاستثمار وفقاً لما يلي: 1- مراعاة الأهداف التنموية التي يقرها مجلس الاستثمار 2- عرض الفرص الاستثمارية الممكنة للقطاعات الاستثمارية والعناقيد المرتبطة بها 3- تحديد الميزة النسبية للمناطق الجغرافية وقربها من الخدمات والمرافق العامة وبما يعزز توزيع مكتسبات التنمية 4- توفير البيانات المرتبطة بالفرص الاستثمارية 5- إتاحة عرض الخريطة الكترونياً ويشمل ذلك المواقع الالكترونية الحكومية المرتبطة بخدمات الاستثمار	الخارطة الاستثمارية	الفقرة 3-ب-6



6- الأراضي المتاحة للاستثمار في المناطق الحرة والتنمية 7- مراجعة الخطة وتحديثها كل ثلاث سنوات او كلما دعت الحاجة		
ان مهام مجلس الاستثمار بهذا الشكل ضعيفة جداً ونقترح لذلك إضافة: 1- إقرار بعض المشاريع دون الرجوع الى مجلس الوزراء. 2- تحديد الأهداف التنموية. 3- إقرار الخارطة الاستثمارية	مجلس الاستثمار	المادة 4
نقترح شطب بند / اثنين من المستثمرين الأجانب وإضافة: 1- مستثمر في أحد المشاريع الريادية. 2- مستثمر في أحد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	تشكيل مجلس استثمار	المادة 4-أ
نرى ان هذه التسمية غير مناسبة وتحدث تمييز بين المستثمرين.	المستثمر الكبير	المادة 9
إضافة نص يعالج حالة انتهاء مدة (30) يوم دون صدور قرار.	لجنة التظلمات	المادة 10-ج
نرى اعتماد ادوات البنك المركزي بدلا من الاحتياطي الفيدرالي	سعر الفائدة	الفقرة 11-ب-3
لا تتضمن المادة أي أسس واضحة لمنح الإقامة للمستثمرين وذويهم	الإقامة	المادة 14
نقترح ان تكون اللجنة برئاسة الوزير.	لجنة الحوافز	المادة 18
نقترح إضافة النص التالي: اعفاء من ضريبة الدخل والجمارك موجه للمناطق الأقل نموا او المشاريع ذات الكثافة التشغيلية العالية.	المزايا	المادة 19-أ
نقترح ان يكون التنسيب للوزير وليس للجنة الحوافز.	الرخصة الذهبية	المادة 20-أ
نقترح ان تكون برئاسة امين عام الوزارة.	لجنة التظلمات	المادة 23-أ
نقترح ان يكون في فصل مستقل بعنوان "التحكيم وتسوية المنازعات"	منازعات عقود الاستثمار	المادة 24
نقترح إضافة فقرة بالرمز ج وبالنص التالي يجوز لاي منشأة طلب الاستثناء من الاحكام المطبقة داخل المنطقة الحرة	الاستثناء من احكام المنطقة الحرة	المادة 28
هذه المادة لزوم ما لا يلزم		المادة 41-ب
هذا النص تقليدي ولا يقلل البيروقراطية ولا يعزز الربط الاليكتروني بين الوحدات الحكومية ولا يفوض صلاحيات المرجع المختص	النافذة الاستثمارية	المادة 44
هذه المادة واردة في القانون الأصلي منذ عام 2014 وبالتالي مدة 6 شهور لم يعد لها حاجة.	المدة	المادة 49-أ
نرى انه لا حاجة لوجود هذا الفصل هنا كونه لم يتضمن أي احكام جديدة.	الرقابة والتفتيش	المادة 51- المادة 65

